

القياس الخاطئ وأمره في النظر اللغوي

الدكتور عبد العزيز مطر
مدرس " قسم اللغة
قسم اللغة العربية "

القياس اللغوي هو رد الشيء إلى نظيره^(١) . وهذا الذي يرد إلى نظيره .
يكون جديدا بالنسبة إلى المتكلم لم يسمعه من قبل ، أما النظير الذي رد إليه
اللفظ الجديد فهو معروف للمتكلم ، سمعه من قبل . والمرء يلجأ إلى هذا
القياس في لغته منذ الطفولة ، ويظل يستعمله في كل ما لم يرد على لسانه
من قبل . وهذا أمر ضروري ، فليس كل كلام إعادة لكلمات سابقة فقط ،
بل هو في نفس الوقت إنشاء لنطق جديد ، لأنه لا يمكن لموقف من المواقف
أو دافع من الدوافع . أن يكون كالموقف أو الدافع السابق في كل تفاصيله^(٢) .

والمتكلم — مع استخدامه القياس في تنمية لغته — لا يعتمد القياس
في كل حال بل يتم غالباً دون وعي منه . ولهذا نرى المتكلم والسامع لا يشعران
بهذه العملية إلا إذا تبين لأحدهما أو كليهما أن هذا القياس يخالف لما تعارف
عليه أهل اللغة ، وجرى في كلامهم . ومعنى ذلك أن القياس نوعان :

١ — قياس صحيح .

٢ — قياس خاطئ^(٣) .

(١) المعجم الوسيط : ٧٧٥/٢ .

(٢) اللغة بين العيارية والوصفية للدكتور تمام حسان : ٢٩ نقلا عن نص للغوي الأمريكي
« ستيرنقانت » .

(٣) المشهور استخدام « أخطأ » الرباعي ومشتقاته والتفرقة بينه وبين الثلاثي ، ولكننا
جرينا هنا على رأي أبي عبيدة في أن « خطيء » و « أخطأ » بمعنى (الصحاح) .

وتوضيح ذلك أن العملية الذهنية التي تتم فيها المقارنة بين الكلمة أو الصيغة المجهولة ونظيرتها المعلومة ، قد تقوم على أساس التشابه التام بينهما وتفسر عن كلمة أو صيغة قد تعارف عليها أهل اللغة وإن كانت مجهولة للمتكلم لم يسمعه من قبل . وفي هذه الحالة يحكم على القياس بأنه صحيح .

أما إذا أسفرت هذه العملية الذهنية القياسية عن كلمة أو صيغة لم يتعارف عليها أهل اللغة ، أو قامت عملية المقارنة على أساس تشابه موهوم بين الكلمة المجهولة والمعلومة ، فإنه يقال حينئذ إن هذا القياس خاطيء .

وهذا القياس الخاطيء ، يبدأ عادة في لغة الأطفال ، فإن لم يجد الطفل من يصلح له خطأ حدث في لغة الجيل الناشئ أمور لم تكن مألوفة في لغة السلف ، وحل الخطأ الجديد محل الصواب القديم ، وأصبح ما كان يعد خطأ في لغة الأجداد أمراً معترفاً به شائعاً في لغة الخلف (١) وقد يقع القياس الخاطيء من الكبار أيضاً .

وهذه الظاهرة اللغوية ، أعنى القياس الخاطيء ، معترف بها من اللغويين المحدثين (٢) .

ومعالم هذه الظاهرة واضحة عند اللغويين العرب فيما سموه «التوهم» وربما عبروا بالخطأ في القياس أيضاً ، جاء في «المزهر» للسيوطي (٣) - عن شرح الفصيح لابن خالويه - «كان الفراء يميز كسر النون في شتان تشبيهاً بـسَيَّان وهو خطأ بالإجماع فإن قيل الفراء ثقة ولعله سمعه ، فالجواب : إن كان الفراء قاله قياساً فقد أخطأ القياس ، وإن كان سمعه من عربي ، فإن الغلط

(١) من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس : ٢٢ .

(٢) راجع مجلة مجمع اللغة العربية : ١٧٧/٨ (بحث أبواب التلافي للدكتور إبراهيم

أنيس) .

(٣) المزهر : ٥٠٤/٢ .

على ذلك العربي ، لأنه خالف سائر العرب ، وأتى بلغة مرغوب عنها .

فعلى الاحتمال الأول يكون الفراء قد وقع فى قياس خاطئ لأنه شبه شتان بسيان فظن الأولى مثنى وكسر نونها مثل سيان . ولكن شتان مبنيّة على الفتح لأنها اسم فعل وليست مثنى . وعلى الاحتمال الثانى يكون العربى قد جرى على القياس الخاطئ فأتتهى إلى اعراب خالف به سائر العرب .

واستعمل سيبويه لفظ «التوهم» وهو ليس إلا قياسا خاطئا قال : «فأما قولهم مصائب فإنه غلط منهم ، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة ، وإنما هى مُفْعَلَةٌ»^(١) .

وقد وضع ابن جنى طريقة هذا التوهم — أو القياس الخاطئ — بقوله : « وذلك أنهم شبهوا مصيبة بصحيفة ، فكما همزوا صحائف همزوا أيضاً مصائب ، وليست ياء مصيبة بزائدة كياء صحيفة ، لأنها عين عن واو ، وهى العين الأصلية وأصلها مُضَنُوبَةٌ لأنها اسم فاعل من أصاب »^(٢) . وهذا معدود عند سيبويه وابن جنى من أغلاط العرب . بل وضع «سيبويه» عملية القياس الخاطئ على أنها تشبيه صيغة بصيغة ، قال^(٣) : « وقالوا رجل حميد وامرأة حميدة ، يشبه بسعيد وسعيدة ، ورشيد ورشيدة ، حيث كان نحوهما فى المعنى واتفق فى البناء » .

ومن هذا التوهم قول امرأة من العرب : رَثَأْتُ زوجى بأبيات^(٤) بدل رَثَيْتُ . وقد وضع الفراء ما فى هذا المثال من توهم أو خطأ فى القياس ، يقول « وهذا من المرأة على التوهم ، لأنها رأتهم يقولون : رَثَأْتُ اللبن^(٥) ،

(١) كتاب سيبويه : ٢٦٧/٢ .

(٢) الزهر : ٤٩٦/٢ .

(٣) كتاب سيبويه : ٢١٢/٢ .

(٤) اصلاح المنطق : ١٥٨ . الزهر : ٤٩٦/٢ .

(٥) أى حليته على حامض فخش (الصحاح) .

فظنت أن المرئسية منها ، وإلى ذلك يشير الفراء أيضاً في قولهم : حَلَّاتُ السويق بدل حَلِيت ، بقوله « قد همزوا ما ليس بهموز ، لأنه من الحلواء »^(١) .

ومن ذلك ما جاء في المخصص^(٢) لابن سيده : « زعم أبو العباس محمد ابن يزيد (المبرد) أن أبا حبة النيرى كان يهمز كل واو ساكنة قبلها ضمة (مثل موسى) وذلك أن الواو المضمومة تهمز باطراد فتوهم الضمة التي قبل الواو واقعة على الواو . »

ويتضح أثر القياس الخاطيء في التطور اللغوي من قول أبي بكر الزيدى^(٣) بعد أن ذكر خطأ العامة في قولهم لواحدة العُثْبَان : صُثْبَانَة : « وإنما دخل عليهم لقولهم صُثْبَان ، فتوهموا أن واحده صُثْبَانَة ، وظنوه من الجمع الذي ليس بينه وبين واحده إلا الهاء . »

ومن قول الحريري (القاسم بن علي) : « ويقولون قد حدث أمر . فيضمون الدال من حدث ، مقايضة على ضمها في قولهم : أخذه ما حدث وما قدّم ، فيحرفون بنية الكلمة المقولة ، ويخطئون في المقايضة المعقولة ، لأن أصل بنية هذه الكلمة ، حدث على وزن فعل بفتح العين . وإنما ضمت الدال من حدث حين قرن بقدّم لأجل المجاورة والحفاظة على الموازنة^(٤) . »

وفي اللغة أمثلة كثيرة خرجها اللغويون على التوهم ، كتوهم أصالة الميم في المرأة ، والمسكنة المدرعة والمنديل . جاء في اللسان وفي الحديث لا يَتَمَرَّأى أحدكم في الماء . أي لا ينظر وجهه فيه وزنه يتمفعل من الرؤية ، كما حكاه سيبويه من قول العرب تمسكن من المسكنة ، وتمدرع من المدرعة . وكما حكاه

(١) الصحاح (خلا) .

(٢) ١٠٦/١٦ .

(٣) لحن العامة : ٤ - أ (مخطوط) .

(٤) درة القواص : ٣٠ .

أبو عبيد من قولهم : تمتدلت بالمندبل ، وفي الحديث لا يتم رأى أحدكم في الدنيا أى لا ينظر فيها .

ولكثرة الشواهد التي خرجت ، أو يمكن تخريجها على مبدأ التوهم هذا كاد يجمع اللغة العربية في القاهرة ، يقر هذا المبدأ ويعترف به في عداد الأقيسة اللغوية ، بعد أن استمع إلى ثلاثة بحوث للرحوم الشيخ عبد القادر المغربي (ت ١٩٥٦) في دورات المؤتمر في أعوام : ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٢^(١) قدم في البحثين الأولين شواهد على توهم أصالة الحرف الزائد قال إنها « بلغت من الكثرة حدا رأيت كافيًا في اعتبار هذا الضرب من التوهم قاعدة تحتذى ، فيحمل على شواهد المنقولة عن الفصحاء : شواهد أخرى تشبههم من كلام المولدين فتعتبرها صحيحة سائغة الاستعمال ، ولا تخطئ » الكتاب المعاصرين أو المولدين في استعمالها^(٢) .

أما توهم زيادة الحرف الأصلي - وهو موضوع البحث الثالث - فقد وجد منه الشيخ المغربي سبعة شواهد « على أن في اللغة طريقة ثابتة للتوسع في نظائر كلماتها وتسهيل أمر التخاطب بها » ولقلة هذه الشواهد لم يقترح على المجمع اعتبار مبدأ توهم الزيادة قياسياً^(٣) .

أقول : كاد المجمع يقر مبدأ توهم أصالة الحرف ، ويوافق على اقتراح الشيخ المغربي كاملاً ، في اعتباره قاعدة يخرج عليها كلام المولدين والمعاصرين الذي يوجد له نظير في كلام الفصحاء . ولكن المجمع اكتفى بهذا القرار : « جرت بعض الكلمات العربية على مبدأ توهم أصالة الحرف^(٤) » . وليس

(١) البحوث الثلاثة منشورة في مجلة مجمع اللغة العربية : ٢٥٧/٧ د ٢٦١ و ٦١/٩ .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ٦١/٩ .

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية : ٦٥/٩ .

(٤) مجموعة القرارات العلمية للمجمع : ١٠ .

في القرار بهذه الصيغة جديد . بل هو إعادة تسجيل للواقع الذي اعترف به اللغويون القدماء . وقد نقلنا أقوالهم في ذلك . ولم يحقق القرار الغاية التي من أجلها قدم الباحث بحوثه ، وجمع شواهد لتكون مثالا يحتذى ، ومقاييس ترد إليها نظائرها من كلام الموالدين والمعاصرين . على أن بحوث الشيخ المغربي لم تعالج إلا بعض جوانب « القياس الخاطيء » ، فهو أعم وأشمل من توهم الأصالة ، أو توهم الزيادة ، وذلك كالتوهم الذي يقع في صيغ الجمع ، أو في التأنيث والتذكير ، أو صيغ الفعل .

ويمكن أن يعزى إلى ظاهرة « القياس الخاطيء » ما حدث من تطور في الكلمات الآنية ، المستعملة في لهجاتنا العامية المعاصرة :

أولا : في الإفراد والجمع :

(١) في اللغة العربية كلمات مفردة نجمع ثم يكون لصيغة جمعها جمع آخر ، وهو المسمى « جمع الجمع » مثل « إناء » ، فإن جمعه آنية وجمع جمعه أواني . ومصير ، وهو المسمى : واحد الأمعاء وجمعه مُصْران ، وجمع الجمع : مصارين . وقد يحدث في هذه الحالة أن يشتر جمع الجمع مثل الأواني والمصارين ، ويكتفى بأن يكون المفرد هو الآنية والمصران . وهكذا يسمع في اللهجات المعاصرة « الآنية النحاسية » . والمتكلم يعني الإناء الواحد ونسمع « المصْران الأعور » ، والمصْران الغليظ ، على حين أن المصْران جمع مصير . وقد ماتت هذه الكلمة الأخيرة في اللهجات اكتفاء بالمصْران .

وقد حدث هنا قياس خاطيء : فالتكلم قاس « آنية » ، « وأواني » ، على « خابية » ، « وخوآني » ، « وساقية » ، « وسواق » ، فحسب الآنية مفرداً كالخابية والساقية .

وقاس لفظ « مُصْران » ، و « مصارين » ، على « مُعْبَان » ، « وشُعَابِين » ، « ومِفْتَاح » ، « ومِفَاتِيح » ، « وقِرْطَاس » ، و « قِرَاطِيس » ، فسكنا أن الشُعْبَان والمِفْتَاح والقِرْطَاس كلمات مفردة فكذلك توهم « المصْران » .

(ب) هناك جموع يكون الفرق بينها وبين مفرداتها بالناء المربوعة ليس غير ، وذلك فيما يسمى « اسم الجنس الجمعي » مثل تفاح وتفاحة ، وسحاب وسحابة ، وعنب وعنبية ، وشجر وشجرة .

وقياساً على هذا حدث في بعض الكلمات صياغة مفرد لها مشتمل على الناء الفارقة ، على حين أن الجمع الخالي من الناء له مفرد آخر . ومن ذلك ما قيل في اللهجات العامية لواحدة « الذباب » : ذِبَّانَةٌ ^(١) (بالذال أو بالذال). وإذا كان « الذباب » في اللغة من النوع الذي يفرق بينه وبين واحده بالناء فيقال ذبابة ، فإن « الذِبَّان » ليس من هذا النوع بل إن واحده « ذبابة » أيضاً لا « ذِبَّانة » . ولكن قياسها خطأ على ذباب وذبابة هو الذي أدى إلى هذه الكلمة الجديدة أعنى « ذِبَّانة » .

ومن ذلك أيضاً ما جاء في اللهجات من قولهم « صُبَّانَةٌ ^(٢) » لواحدة « الصَّبَّان » والصَّبَّان جمع صُصَّوَابَة ، وليس من الجمع الذي يفرق بينه وبين واحده بالناء . ولكنها قيسمت خطأ على صواب . ومفرده صوابة . وقد تمت العملية القياسية هكذا :

لما كان الذباب جمعاً مفردة ذبابة
: الذِبَّان مفردة ذِبَّانَة

و

لما كان الصواب جمعاً مفردة صُصَّوَابَة
: الصِصَّابان مفردة صِصَّابَة

(١) قالها عامة الأندلس في القرن الرابع الهجري (لحن العامة للزبيدي : ه - ب) وعامة صقلية في القرن الخامس الهجري (تثقيف اللسان لابن مكي : ١٨ - ١) وعامة بغداد في القرن السادس (تقويم اللسان لابن الجوزي : باب اللال) وما زالت الكلمة مستعملة في لهجاتنا المعاصرة .

(٢) تنطق في أكثر اللهجات بعطف الهمزة فيقال صِبَّانَة ، وفي بعض اللهجات تنطق الصاد. سيئا فيقال : صِبَّانَة . وقد وردت كلمة « صِبَّانَة » في لهجات عامة الأندلس في القرن الرابع. لحن العامة : ٤ - ١) وعامة صقلية في القرن الخامس (تثقيف اللسان : ٦٨ ب) .

وقد فسر أبو بكر الزبيدي هذا الخطأ في القياس بقوله : « وإنما دخل عليهم لقولهم صئبان ، فتوهما أن واحده صئبانة ، وظنوه من الجمع الذي ليس بينه وبين واحده إلا الهاء ^(١) » ، وربط الزبيدي بين هذا الخطأ وخطئهم في ذبانه ، إذ قال : « وغلطهم في هذا كغلطهم في الذبان » ^(٢)

ومثل ذلك ما حدث في بعض اللهجات العربية المعاصرة في مصر ، إذ تسمى الحلوى المصنوعة من النعناع « أرواح » فإذا أراد المتكلم التعبير عن الواحدة أضاف الناء الى هذا الجمع فقال : « أرواحة » وسمعت من يقول لبائع الحلوى « هات أرواحتين » .

(ح) هناك كلمات عربية وهي مفردة لكنها جاءت على صيغة من صيغ الجمع فاشتق لها مفرد قياساً على مفرد هذا الوزن ، وذلك مثل كلمة « قروش » التي دخلت اللغة العربية ، عن طريق اللغة التركية التي انحدرت إليها الكلمة من إحدى اللغات الأوربية . وكلمة « غروش » في التركية مفرد لا جمع ، ولكنها لما دخلت العربية صادفت صيغة فعول ، وهي من صيغ جمع الثلاثي مثل قرد وقرود . ولهذا اشتق لها مفرد على وزن فِعْل وهو القرش ، وهذا المفرد لا وجود له في اللغة التركية .

ومثل ذلك كلمة « سراويل » فهي مفرد لا جمع ، ولكنها لما جاءت على صيغة الجمع وهي فعاليل ، اشتق لها مفرد وهو سروال ^(٣) ، قياساً خاطئاً على قنطار وقناطير .

(د) ومن الكلمات التي تأثرت فيها اللهجات العربية الحديثة باللغة التركية ، وقبس عليها مثيلاتها قياساً خاطئاً : الزيوتات والفحومات والشحومات . وصحتها : الزيوت ، والفحوم ، والشحوم .

(٢) لحن العامة : ٤ - ١ .

(٣) المصدر نفسه : ٥ - ب .

(٤) في التحوين من يزعم أن سراويل جمع سروال وسروالة (راجع الصحاح) .

والسبب في هذا أن الأتراك - الذين نقلت منهم هذه الصيغة - لا يعرفون صيغ الجمع في اللغة العربية ، فلما دخلت هذه الكلمات العربية إلى اللغة التركية ، أضافوا لها - وهي جمع - الألف والتاء ، فقالوا : اللوازم والعفونات . ولما أخذها المصريون عن الأتراك أخذوا طريقةهم الخاطئة في هذه الجموع .

(هـ) كذلك يؤدي القياس الخاطئ دوراً في إيشار صيغة من صيغ الجمع على أخرى ، فيكون ذلك من أسباب اختلاف اللهجات بين البيئات المختلفة ، فمن ذلك أن أهل الإسكندرية يجمعون « الشعاعة » على « شماميع » ، والبجاكتة ، على « جكاكت » ، على حين أن أهل القاهرة يؤثرون جمع المؤنث السالم في هذه الحالة ، فيقولون : « شماغات » ، « وجاكتات » ، كما يجمعون التاكسي على « تاكسيات » ، على حين أن أهل الإسكندرية وبعض الأقاليم يقولون « التاكسي » ، كما يقول بعض أهل الأقاليم في جمع الراديو « الرادوى » ، وأهل القاهرة يقولون : « الراديوات » . على أن إيشار صيغة من صيغ الجمع على غيرها قد يتم عمداً لسبب اجتماعى خاص ، وذلك كما حدث في تسمية « قانون الموظفين » بعد تعديله عام ١٩٦٤ باسم « قانون شئون العاملين » ، ولم يسم قانون « شئون العمال » ، فإيشار صيغة جمع المذكر السالم على صيغة جمع التكسير قصد به التمييز بين هذا القانون ، وقانون العمال بالمعنى الشائع لكلمة عامل ، على حين أريد بلفظ « العاملين » ما يشمل الموظفين والعمال .

ثانياً : في التذكير والتأنيث :

عندما يقول الطفل : « البلحة الأحمر » ، « الأسمرة » بدل الحرام والسمراء يكون قد قام - لا شعورياً - بعملية قياسية سريعة ، قفز إلى ذهنه فيها ما يسمعه حوله ، مثل : حلو وحلوة ، وكبير وكبيرة ، فحسب مؤنث الأحمر « والأسمر » ، يكون كذلك بزيادة تاء على الكلمة الدالة على المذكر ، فأخطأ

في القياس ، لأن هذه الصيغة تؤنث بعلامة أخرى غير تاء التأنيث ، فتكون على فعلاء ، كحمرء وسمراء .

والتطور اللغوي في التذكير والتأنيث يقع — غالباً — نتيجة لمثل هذا القياس الخاطيء ، وذلك بوضع علامة التأنيث في اسم لم يسمع عن العرب بهذه العلامة ، أو باستبدال علامة بأخرى ، أو الجمع بين علامتين للتأنيث .

وقد جمعت من اللهجات العربية المعاصرة طائفة من الكلمات التي وقع فيها التطور اللغوي — بالنسبة للعربية الفصحى — في التذكير والتأنيث ، وقت بتصنيفها في أنواع يمكن ردها كلها إلى القياس الخاطيء . وهي :

١ — كلمات ورد السماع بها عن العرب بدون تاء التأنيث ، ويستوى فيها المذكر والمؤنث ، فتميل اللهجات إلى التفرقة بينهما بتاء التأنيث قياساً خاطئاً على الكلمات الكثيرة التي وقعت فيها التفرقة بالتاء رغبة في اطراد الصيغ واطراد التفرقة في النوع .

ومن ذلك : عروسة ، وامرأة صبورة ، وحقودة ، وعجوزة ، على حين أن المروى عن العرب : عروس وصبور ، وحقود ، وعجوز^(١) .

وهذه كلها على وزن فعول بمعنى فاعل ، وهو من الأوزان التي لا تدخلها التاء الفارقة^(٢) ، وما يبرر هذا القياس الخاطيء أنه سمع عن العرب : عدوة لمؤنث العدو^(٣) ، كما سمع عجوزة لمؤنث العجوز .

وما ورد عن العرب أنه يستوى فيه المذكر والمؤنث كلمة « فرس » ، ولكن

(١) ذكر ابن مكي في تثقيف اللسان : ٢٧ — ب (مخطوط) أن ابن دريد ذكر أن عجوزة وردت عن العرب ولكنها رديئة .

(٢) راجع كتاب سيبويه : ٢١٢/٢ وشرح المنفل لابن يعيش : ١٠٢/٥ وشرح ابن عقيل : ٢٣٦/٢ (تحقيق محمد محيي الدين) .

(٣) الصحاح (عدا) .

اللهجات الحديثة تفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء فتقول : « فرس » المذكر
« وفرسة » للمؤنث . وهذا قياس خاطئ « على » بـ « بعل » و « بعل » .

٢ — كلمات جاء ذكرها في اللغة على « فَعْلَان » ومؤنثها على « فَعْلَى »
كسكران وسكرى ، وشبعان وشبعى ، وغضبان وغضبي . وكان وكلى .
ولكن اللهجات تميل إلى التفرقة بين المذكر والمؤنث هنا بالتاء — قياساً
خاطئاً — فيقال : سكرانة وشبعانة ، وغضبانة وكسلانة . على أن هذا التطور
في تأنيث هذه الصيغة قديم ، فقد روى أن قوماً من بني أسد يقولون :
سكرانة^(١) وعليها قول عمارة بن عقيل :

وَمِنْ لَيْلَةٍ قَدْ بَشَّهَا غَيْرَ آثَمٍ بِسَاجِيَةِ الْحِجْلَيْنِ رِيَّانَةَ الْقُلُوبِ^(٢)

٣ — كلمات جاءت في اللغة العربية مذكورة ، أو بالوجهين ، فاختارت
اللهجات تأنيثها . وفي هذه الحالة تلحق بها علامة التأنيث رغبة في اطراد
الصيغة ، وقياساً خاطئاً على الكلمات التي لحقتها التاء ، ومن ذلك قولهم :

« سكيته » و « خيرة » و « حصيرة » و « ضبعة » والمسموع عن العرب
« سكين » و « خمير » و « حصير » و « ضبيع » .

٤ — كلمات مذكورة منتهية بـ « ألف مثل » مستشفي ، تميل اللهجات الحديثة
إلى نطقها « مستشفه » وتبعاً لذلك تعد مؤنثة ، قياساً خاطئاً على الكلمات
المؤنثة بالتاء .

٥ — في اللهجات العربية المعاصرة ، صيغة مستحدثة من صيغ التأنيث

(١) اصلاح النطق : ٢٥٨ .

(٢) أمالي القالي : ٦٠/٢ . والقلب (بضم القاف) : السوار .

وردت عليها كلمات كثيرة شائعة مثل . سَمَكَاية ، و بَلَحَاية ، و مُنَفَّاحَاية ،
و تَأْمَلَاية كاريكاتورية ، و مُرَشَّحَاية ^(١) .

وقد لحظت في هذه الأمثلة وما جرى على وزنها ، أنها :

(أ) تصاغ بزيادة ألف وياه ، قبل تاء التأنيث . وإذا كان في الكلمة
ألف أصلا مثل عصاة وحصاة زبدت ياء فقط فتقبل عصاية وحصاية .

(ب) تصاغ للدلالة على الوحدة ، فعنى « بلحاية » : بلحة واحدة
« وسمكاية » : وسمكة واحدة .

وتطور « عصا » — وهي الصحيحة في العربية — إلى عصاة قديم ،
فقد قال ابن السكيت : « زعم الفراء أن أول لحن سمع بالعراق هذه عصاتي ^(٢) »
وفي « مرانب النحورين » لأبي الطيب اللغوي ^(٣) : أن زيادا وأبا الأسود الدؤلي
سمعا رجلا يقول : سقطت عصاتي . وفي « تثقيب اللسان » لابن مكي
الصقلي : أول لحن سمع بالبصرة : « هذه عصاتي » ^(٤) وفي « البيان والتبيين »
للجاحظ : « أول لحن سمع بالبادية : هذه عصاتي » ^(٥) .

أما تطور « حصاة » و « وسفاة » و « وشذاة » و « ودباة » إلى . حصاية ،
وسفاية ، وشذاية ، ودباية — فقد حدث في لهجة أهل صقاية في القرن
الخامس الهجري ^(٦) .

(١) هذه الصيغة ترد كثيرا في عنوانات الرسم الكاريكاتيري الذي يقدمه الرسام
صلاح جاهين في صحيفة « الأهرام » .

(٢) اصلاح المنطق : ٢٩٧ .

(٣) ص : ٨

(٤) ٢٧ - ١ (محفوظ)

(٥) ٢١٩/٢

(٦) تثقيب اللسان : ٢٨ - ب .

وفي بيان السر في نشأة هذه الصيغة الغريبة خطر لي تفسيران :

١ — أن كلمتي عصاية وحصاية قيستا خطأ على عباية وصلاية في عبادة وصلامة ، وكلتاهما قد وردت عن العرب الفصحاء ، وقيس عليهما غيرهما رغبة في اطراد الصيغة وزيدت الألف في الكلمات التي لا توجد فيها الألف أصلاً مثل سمكاية وبلحاية .

٢ — من الممكن القول بأن الألف والياء في هذه الصيغة كانتا في الأصل « أي » ، ثم تطورت صوتياً إلى الصورة الجديدة ، أعني أن « سمكاية » أصلها « سمكة أي سمكة » ثم اختزلت إلى « سمكة أي » ثم تطورت إلى « سمكاية » ويطبق هذا على الأمثلة السابقة .

وقد بدأ لي احتمال أن تكون هذه الصيغة من صيغ التصغير في إحدى اللغات السامية كالسريانية والعبرية . ولكن الأستاذ حامد عبد القادر — وهو حجة في الساميات — نفي لي هذا الاحتمال .

وهناك آثار واضحة أخرى للقياس الخاطيء في صيغ الفعل ^(١) ، وصيغ المشتقات نرجى بيانها إلى بحث آخر ، مكنتني بالأمثلة السابقة في الاستدلال على أثر ظاهرة القياس الخاطيء في التطور اللغوي .

أما بعد ، فلعل يجمع اللغة العربية يجعل هذه الظاهرة قاعدة ، استناداً إلى ما روينا عن اللغويين ، وإلى الشواهد التي سلم بها المجمع ، حين اتخذ قراره بأن بعض الكلمات العربية جرت على مبدأ توهم أصالة الحرف ^(٢) ففي الاعتراف بأثر القياس الخاطيء رفع لصفة الخطأ عنه وجعله عرفاً لغوياً ، يوسع نطاق القياس ، ويقرب بين الفصحى والعامية . وهذا أمر منوط بالمجمع بحكم قانونه .

(١) راجع بحث الأستاذ الدكتور إبراهيم انيس « أبواب الثلاثي » في مجلة مجمع اللغة العربية ١٧٢/٨ .

(٢) مجموعة قرارات المجمع : ١٠ .